العلّة في النّحو العربي
"المفهوم والمصطلح" - نماذج من كتاب سيبويه-

أ. رقيق كمال (ج.بشار)

الملخص:

تعدّ العلّة النّحوية من أهم أركان القياس ، ذلك لأنها تمثل الصّلة بين المقيس و المقيس عليه، وهي الوساطة التي ينتقل من خلالها الحكم من المقيس عليه إلى المقيس ، لذا نجد النّحويين عموماً يتّسمون بعقلية تعليلية لا تقتنع بظاهر الأمور بل تبحث عمّا وراءها،ففي هذا البحث سوف أتطرق للعلـّة في النّحو العربي ماهيتها ،ومفهومها، وأنواعها، مركزا على أحد أهم أسفار العربية ألا وهو الكتاب لسيبويه.

العلّةُ في اللّغة تدُل على عدد من المعاني [1] ، وأحدها : السبب ، وهو ما يهمنا هنا ، فالعلّة هي السبب وعلة الشيء سببه يقال : "هذا علة لهذا أي سبب" [2] ، وقد اعتلّ وهذه علّته أي سببه [3] . ومن هذا المدلول اللّغوي أخذ النحاة هذه اللفظة فأصبحت تعني في اصطلاحهم : " تغيير المعلول عما كان عليه" [4] ،أو "هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة" [5]، أو "هي تفسير الظاهرة اللغوية و النفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها

على ما هي عليه" [6] . فالعلّة النّحوية إذا هي السبب الذي أدى إلى الحكم وأوجبه.

والمعروف أنّ النّحو العربي منذ نشأته بني على أصول سار عليها النّحاة، واتبعوها ، وكان القياس أحد هذه الأصول، وإذا ما بحثنا عن معنى القياس وجدنا انه "في وضع الناس بمعنى التقدير وهو مصدر، قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياساً "[7]، أمّا في عرف النّحاة فهو يعني " تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلّة" [8] .

ولابدّ لكل قياس من أربعة أركان يقوم عليها ، قال أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) : "لابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل، وفرع ، وعلّة ، وحكم"[9].فالأصل هو المقيس عليه ، والفرع هو المقيس ،والحكم هو ما ينتقل من المقيس عليه إلى المقيس،والعلّة هي السبب الذي من أجله استحق المقيس حكم المقيس عليه[10].فالنائب عن الفاعل مثلاً استحق الرفع قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو النائب عن الفاعل ، والحكم هو الرفع ، والعلّة الجامعة هي الإسناد[11] .

وبذلك يتّضح لنا أن العلّة النّحوية فرع من أصل وهو القياس ، وليس أصلاً قائماً بذاته ولكن النّحاة اهتموا بها اهتماماً بالغاً و أعقبوا بها الأحكام النّحوية تفسيراً أو تعزيزاً وأفردوا لها المصنفات والمؤلفات النظرية فعوملت معاملة الأصل ، فأصبحت كأنها أصل من أصول النّحو العربي .

والتعليل نشأ مرافقاً لنشأة الإنسان على الأرض ، فالإنسان يراقب الظواهر فتلفت انتباهه فيقف إزاءها ويسأل عنها باحثاً عن أسبابها

فيكتشف أسرارها فالدين الإسلامي قد أكد التفكر والنظر والتدبر فقد "وجد المفكرون الإسلاميون أن من الطبيعي – وقد حث القرآن على النظر والعلم والمعرفة والتدبير – أن يبحثوا عن أسباب الظواهر وأن لا يكتفوا بملاحظة أشكالها وصورها فحسب"[12] .

فليس غريباً أن يُنسب التعليل إلى علماء العربية الأوائل[13] ، فالعرب قبل شيوع اللّحن كانوا يتكلمون بلغتهم سليقة وطبعاً لا تعليماً وتلقيناً، ولكنهم احتاجوا حينما كثر اللّحن وانتشر إلى استقراء هذه اللّغة وضبط قواعدها [14] . ولمّا وقع اللّحن في القرآن الكريم كان أثره عليهم شديداً فبادروا إلى إعرابه وضبط نقاطه بنقط عند أواخر الكلمات وكان ذلك عمل أبي الأسود الدؤلي(ت 69 هـ) والنّحاة من بعده ، وقد أطالوا مراقبة أواخر الكلمات ، وربما اختلفوا فيها وتجادلوا عندها ، وطول هذه المراقبة هداهم إلى الكشف عن سر من أسرار العربية وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل ، فسموا ما كشفوا (علل الإعراب)[15] .

وهذا يمكننا من القول : "كانت نشأة التعليل إذا استجابةً لظروف وبواعث عربية و إسلامية معاً دون تأثير خارجي غير عربي"[16] . وكذلك فإن نشأة التعليل النّحوي كانت مرافقةً لنشأة النحو متزامنةً معه يقول الدكتور صاحب أبو جناح : "إن عملية بناء النحو ونشأته رافقتها نشأة العلل التي يفسر بها النّحاة الظواهر اللّغوية والنّحوية ويردون بها على تساؤلات الدّارسين للغة ونصوصها والمعنيين بأمرها" [17] .

لكن علل النّحو لم تكن واضحةً في بادئ الأمر كما اتضحت فيما بعد، بيّنةً كما عرفها المتأخرون من النّحاة ، ولكنها كانت تفهم من سياق الكلام وتلتمس من نمط الحديث[18] . وفي تراثنا اللغوي ما يشير إلى وجود مظاهر

هذه العلل النّحوية عند نحاتنا الأوائل الذين كانوا يوجهون بها الكلام، ليستقيم معناه ، دون أن يقصدوا تلك العلل ودون أن يبحثوا عنها، فكتب التراجم والطبقات تنسب إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 ه) أولوية من علّل النّحو[19] ونهج علله [20] وشرحها[21] .

ويطالعنا بعد الحضرمي عيسى بن عمر الثقفي (ت 149 ه) ، وأبو عمرو بن العلاء(ت 154ه) وتروي لنا كتب التراجم اهتمامهما بالتعليل أيضاً ومما يُروى عنهما أنهما كانا يقرآن قوله تعالى : ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ (سبأ: من الآية10) ، بنصب الطيرويختلفان في التعليل ، فقال عيسى : هو على النداء ، كما تقول : يا زيد والحارث لما لم يمكنه : ويا الحارث. وقال أبو عمرو : لوكان على النداء لكان رفعاً ، ولكنه على إضمار (وسخرنا الطير) كقوله على اثر هذا: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾[22](الأنبياء: من الآية81).

والتعليل بعد ذلك عند هؤلاء النّحاة قد اتسم بسمات حدّدت إطارهُ ووضحت معالمهُ يمكن أن نجملها بعدّة نقاط:

1 - التعليل عندهم يتناول قضايا جزئية ومسائل فرعية فهم في تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضية التي يعللونها ولا ينظرون إلى غير الجزئية التي يسوغونها[23].

2 -إن عللهم كانت يسيرةً تساعد على فهم كلام العرب يدور معظمها حول العامل وبعضها يدور حول المعنى الذي توخاه الشاعر[24].

3 -كانت عللهم متوافقة مع القواعد فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا إليه من قواعد بل أكثر من ذلك فإن التعليل ليس إلا تبرير

القواعد وإساغتها ثم شرحها لبواعثها من ناحية،ولأهدافها من ناحية أخرى[25].

4 - قلة عللهم " ويبدو أن السر في ذلك هو أنهم وجهوا جل عنايتهم ومعظم جهودهم ناحية التقعيد للظواهر اللغوية ،أمّا التعليل فلم يقصدوا إليه ومن ثم لم يتوسعوا فيه [26].

فما نكاد نلم بعصر الخليل وتلميذه سيبويه حتى نجد قواعد النّحو قد وضعت وتأصلت وبُنيت عللها فرسخت في الأذهان وقبلها العلماء ،يقول الدكتور عبد الرحمن السيد " فإذا ما وصلنا إلى الخليل وجدنا أن العلّة قد استكملت أسبابها ،وأنّ النّحاة قد اشرفوا على الغاية بها ،وإنها قد وصلت في مراحل النمو إلى درجة النضج ،فقد اتضحت معالمها و أصبحت أداة فعالة للتفرقة بين حالات الكلمة المختلفة، وضروب الأساليب المتباينة "[27] . و خير شاهد على ذلك "كتاب سيبويه" الذي لا تخلو مسألة من مسائله من تعليل وتوجيه .فنراه يكثر التعليلات في كتابه منطلقاً من تأصيله القوي:"وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها"[28] .

حتى قال عنه الدكتور شوقي ضيف: "لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستُنبطت على أساسه القواعد ،بل يعلل أيضاً لما يخرج عن تلك القواعد ،وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علّة " [29] .وقد اتسمت علل الخليل وسيبويه بعدّة سمات نحاول في هذه العجالة أن نورد بعضها على ما يأتي :

1 - إنها علل تعليمية ،إذ التقى الخليل مع من سبقه من النحاة في الغاية من التعليل وهي فهم كلام العرب [30] .

2 -اتسمت عللهما بالشمول فأصبحت تتناول كل جزئيات البحث النحوي فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تعليل[31].

3 -إنّ عللهما كانت متينة محكمة مدعومة بالقياس وموضّحة بالأمثلة[32].

وقد أثار توسيع الخليل لنطاق العلّة الاهتمام بها،فازدادت العناية بها من ذلك الحين ،وأخذت تشغل من عقول النّحاة حيزاً كبيراً فجاء بعد الخليل وسيبويه نحاة كوفيون وبصريون اعتمدوا التعليل كثيرا،منهم الفـرّاء (ت 207هـ) الذي عُني بالتعليل ولم تكن علله تخلو من الطابع الفلسفي وإن لجأ في بعضها إلى السهولة والوضوح [33]." وكان المبرّد(ت 285 هـ) ومن عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري يعتبرون العلّة رديف الحكم النّحوي لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه" [34]. فكان المبرّد شديد الاهتمام بالتعليل حتى كانت المطالبة بالتعليل هي السلاح الذي شهر في مناقشاته مع الزجّاج(ت 311 هـ) ومن معه في حلقة أستاذه ثعلب ،وهو في خلافه مع سيبويه في كثير من المسائل لم يكن خلافه فيها كلها حول الحكم النّحوي إنما كان في كثير منها حول علّة ذلك الحكم ،ووافقه في بعضها في الحكم وخالف في علته [35]. غير أن الفرّاء والمبرّد وان تكلما في العلّة فإنهما لم يفرداها بالبحث إنما جاء حديثهما عنها في مؤلفاتهما العامة .أمّا الذين افردوا العلة بالتأليف والبحث فقد كان أولهم قطرب(ت 206 هـ) فقد ورد في ترجمته أنه ألف كتاباً اسمه "العلل في النحو" [36]. وجاء المازني(ت249هـ) فألف كتاب "علل النحو " [37].واستمر التأليف في العلّة فكثرت فيها المؤلفات والمصنفات منها ما وصل إلينا ومنها ما لم يصل[38] .

واتسعت بعد ذلك البحوث النظرية في العلّة النّحوية فبحث النّحاة أنواعها فقسمها ابن السراج(ت 316 هـ) على ضربين :أحدهما علّة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم .والآخر :علّة العلّة، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يستخرج به حكمتها[39]. وقسمها الزجاجي(ت 337 هـ) على ثلاثة أضرب هي : العلّة التعليمية ،والعلّة القياسية ،والعلّة الجدلية النظرية [40]. وجعلها ابن مضاء(ت 592 هـ) على ثلاثة أضرب أيضاً : علل أُول ،وعلل ثوان ،وعلل ثوالث[41]. وكما تناول النّحاة أنواعها، بيّنوا شروطها وصفاتها وما تثبت به وتصحّ[42]. وذكروا مسالكها وهي طرق أخذها[43] . وفصلوا القول في قوادحها أي كيفية الطعن بها ونقضها[44] .

وكانت هذه البحوث المفصلة المتشابكة التي أدخلها النّحاة وأداروها في العلّة أدت إلى تشعب البحث النّحوي وتعقد دراسته تعقداً لا فائدة منه لمن يتعلم اللّغة العربية أو لمن يتكلم بها حتى انتهى الأمر إلى أن ذهب بعض النّحاة إلى مذاهب غريبة في افتعال العلل لكل ظاهرة واشتطوا في بحوثهم حتى غدت هذه البحوث وكأنها بحوث في المنطق اتخذت من العبارات النّحوية شواهد لها[45] .

وبسبب من هذا جميعه تعرضت العلل النحوية إلى الطعن فيها، وكانت اشد الحملات عليها على يد أحد النحاة وهو ابن مضاء الذي دعا إلى نفي جميع العلل ما عدا اليسيرة التي تعين على فهم كلام العرب وأن يقال بدلاً من التماس العلل البعيدة :هكذا نطقت العرب [46]. وجاء أبو حيان النحوي (ت 745 هـ) فوقف موقف ابن مضاء في إلغاء العلل ونفر من التعليلات وأطرحها ونادى بترك ما لا فائدة فيه منها وما لا يكسبنا علماً باللغة أو النحو لأن هذين العلمين ليسا بحاجة إلى التعليل ،والتعليل عنده لا يكون إلا بعد تقرر السماع[47] .

ووقف قسم من النّحاة على العكس من ذلك فدافعوا عن العلل وردوا على من طعن فيها،منهم ابن جني (ت 392هـ) الذي سما بهذه العلل في قوتها وصدقها وبراءتها من العيوب وقربها من الإفهام وأبعدها عن الغموض والإبهام .فعقد باباً " في الرد على من اعتقد فساد علل النّحويين لضعفهِ هو في نفسه عن أحكام العلّة" فقد نقل حجة هؤلاء ورد عليهم مبيناً أن طعنهم في العلّة وقولهم بفسادها هوس،ولغو،وجهل [48] . وجاء ابن خروف (ت 609هـ) فوقف مع العلّة وردّ ابن مضاء في وقوفهِ ضد العلل ، إذ قال أبو حيان بعد كلامه على ابن مضاء : " وقد امتعض من طعنهِ على النّحاة وازدرائه عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف ، وردّ على ابن مضاء في كتاب سماه : كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو ، وهو كتاب لطيف " [49].

وسار على هذا الركب السيوطي (ت 911 هـ) فكان يميل إلى العلّة إذ نقل من الآراء ما يؤيد وقوفه مع العلّة، فهو يقول:" قال صاحب المستوفى إذا استقريت أصول هذه الصناعة ، علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها. وأمّا ما ذهب إليه غَفَلَة العوام من أن علل النحو تكون واهية متمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها بمعزل عن الحق." [50].

وكما انقسم القدماء تجاه العلل على قسمين : معارض ، ومؤيد انقسم المحدثون كذلك فكان بعضهم معارضاً مناديًا إلى طرحها من النحو ، وكان بعضهم الآخر مقتنعاً بها غير معارض لها ، لأنها من أصول العربية. فالدكتور شوقي ضيف يرى أن أكثر العلل تخرج عن الغاية من النحو، وهي صحة النطق عند المتكلم ، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل

النحوية وهي فلسفة في جمهورها غير عملية . وليس وراءها طائل نحوي. والنحو ينبغي أن ييسر على الناشئة وأن تخرج هذه العلل المعقدة[51]. أمّا الأستاذ عباس حسن ، فإنه يتابع "ابن سنان الخفاجي" ، في قوله بوجوب إطراح العلل لأنها لا تثبت إذا سلط عليها النظر إلاّ الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء البتة[52].

ويرى الدكتور مازن المبارك أن العلّة ليست أمراً لازماً لنا دوماً ، بل علينا أن نكتفي منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة وأن نترك الإلحاح في السؤال عنها[53] . أمّا الدكتور عبد الرحمن السيد فهو يرى:" إن طريق هذه العلل كان– من غير شك– طريق الظن والحدس ، ولم يكن طريق العلم واليقين، وان النفس– وإن كانت تطمئن إلى بعض هذه العلل وتجد فيها غناء– لا تستريح إلى بعضها الآخر وتجد فيها عناء وان بعض هذه العلل وإن ساغت وقبلت،فبعضها الآخر لا يساغ ولا يقبل، فقد تكلف النحاة في بعضها وفلسفوها وظهر فيها النهج المنطقي والافتراض العقلي ، فأصبحت مرذولة مستكرهة "[54].

ووقف القسم الآخر من المحدثين مع العلّة ، فالدكتور احمد عبد الستار الجواري يرى أن البحث عن العلل لا ينكر،إذا وعى الدّارس ما يدرس ،بل ليس من مصلحة البحث العلمي أن يُهمل ويُترك وإنما تقتضي أصول البحث بتشجيعه ليكون سببًا إلى ربط مادة البحث[55] ورفض الدكتور عبد الرحمن أيوب العلل المنطقية،لكنه لا ينكر إمكان ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى في الوجود والعدم،ولا بأس عنده من تسمية مثل ذلك تعليلا [56].

و لقد اهتم النحاة بالعلة اهتماماً بالغاً فتناولوا طريقة بحث العلّة وتعريفها وتقسيماتها ، فقسموها إلى أنواع مختلفة غير أن تصنيفها

في جدول خاص أمر يصعب حصوله فلم ينعقد إجماع النّحاة على أن هذه العلل نهائية العدد وإنما قال النّحاة ما قالوه على سبيل التقريب.

ويمكن أن نعدّ كتاب التصريف لأبي "عثمان المازني" أول كتاب تعرض لأنواع العلل فقد ذكر فيه أنواعا من العلل منها : "علة الاستثقال، وعلة الاستخفاف ،وعلة الالتباس ، والقرب ، والبعد من الطرف ،والبقاء على الأصل في الواحد والجمع ، والقلة والكثرة في المسموع والمستعمل ، واجتماع المثلين والمتقاربين، والحركة والسكون والاستغناء بالشيء عن الشيء، والأخذ بالنظير ، والكل أشد تأثيرا من الجزء ،وعكس التقدير ، وحمل الأصل على الفرع ...."[57].

أمّا التعليل عند "سيبويه" فقام على أنواع مختلفة من العلل النحوية وهي كثيرة جدا منها: "إيثار الخفة ، وكثرة الاستعمال ، والمعنى، والعوض، وطول الكلام ، والالتباس ، والاستغناء وغيرها" [58].

والملاحظ أن جميع هذه العلل التي وردت في الكتاب تكاد تكون من النوع الأول المؤدي إلى تعلم كلام العرب الذي وجده "الدينوري الجليس" أكثر استعمالا وأشد تداولا وهو عنده على أربعة وعشرين ضرباً إلاّ أننا وجدناه على أكثر من ذلك ووجدنا فيه عللاً لم يذكرها "الدينوري" ولا غيره .

وقد قام بعض الباحثين بالإشارة لبعض الوسائل التعليلية في الكتاب كما نلحظ ذلك عند الأستاذ عبد السلام محمد هارون [59]. وكذلك أشارت الدكتورة "خديجة الحديثي" إلى أنواع العلل التي وردت في الكتاب وخاصة العلل التي كثر دورانها فيه ومثلت لها وهي : " كثرة الاستعمال، والاستخفاف ، والاستثقال ، والقبح وخوف الالتباس، والتمكن ،

والأصل والاستغناء والإعلام بالأصل ، والمشابهة، و المخالفة، والفرق والإجحاف والعوض ، والتوكيد" ، واكتفت بالإشارة إلى مواضع العلل الأخرى في الكتاب وهي كثيرة جداً وأغلبها يخص موضوعات الصّرف[60].

وقام باحث معاصر[61] أيضا بدراسة الوسائل التعليلية لمسائل النحو في الكتاب وجعلها تحت خمسة أصناف هي العلل الاستعمالية، ويقصد بها التي تعلل الاستعمال من مثل : "الثقل والخفة ، وكثرة الاستعمال ، والاستغناء . والعلل التحويلية وهي التي تنطلق من فكرة الأصل فيتم التعليل بها بافتراض خطوات لغوية تحويلية . منها : التمكن و الأصل، والعوض، والقوة "،والعلل التي تتأرجح بين الاستعمالية والتحويلية وهي : الحذف، وطول الكلام ،والعلل القياسية : ويقصد بها التي كان يعلل بها سيبويه بملاحظة المشابهة وهي : الشبه ، والحمل ، والتوهم، والمجاورة ، والاستئناس .

و العلل الدلالية : ويقصد بها التي كان يعلل بها سيبويه بالرجوع إلى المعنى وهي: أمن اللبس ، وخوف اللبس والمعنى ،والفرق وعلم المخاطب ، والإبهام ، والتوكيد .

وبعد قيامنا باستخراج العلل النحوية من كتاب سيبويه واستقرائها وجدنا أن أكثرها تداولا وأشهرها استعمالا ما يأتي:

1 - علّة الاستغناء: وهي علة كثيرة الاستعمال عند العرب تنسب إليهم أنهم قد استغنوا بشيء عن شيء قال السيوطي عن الاستغناء : " هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ومن ذلك استغنائهم عن تثنية سواء بتثنية سيّ فقالوا سيّان ولم يقولوا : سواءان. وتثنية ضبع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم لمذكر فقالوا:

ضبعان ولم يقولوا : ضبعانان " [62]، وعقد ابن جني في الخصائص باباً في الاستغناء بالشيء عن الشيء [63] ، وقال أبو حيان : " العرب تستغني ببعض الألفاظ عن بعض، ألا ترى استغناءهم بـ(ترك) و(تارك) عن(وذر) و(واذر) ، وبقولهم : رجل آلي عن أعجز ، وامرأة عجزاء عن ألياء في أشهر اللغات " [64].

والاستغناء من العلل التي وردت كثيرا في كتاب سيبويه [65]. ويستخدمها لتعليل استعمال ما من استعمالات العرب دون غيره فهي عنده لا تقوم على الافتراض والتخيل وإنما تتجه مباشرة إلى الاستعمال ولذلك فإنها علة لغوية أصيلة ، إذ قال سيبويه : "ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا ... فإنهم يقولون : يدع ولا يقولون : ودع ، استغنوا عنها بترك"[66].

ومن أمثلتها عند سيبويه تعليله بعدم العدول عن الضمير المتصل إلى المنفصل إذا أمكن الإتيان بالمتصل إذ يقول :" فأنا وأنت ونحن وأنتما وأنتم وأنتن ، وهو وهي وهما وهن ، لا يقع شيء منهن في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ، ولا في موضع المضمر الذي لا علامة له ، لأنهم استغنوا بهذا فاسقطوا ذلك".[67]، وقوله :" واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك استغنوا بأن تفعل عن ذلك كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسيا وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه ، ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء" [68] ، وقد تأتي عند سيبويه في بعض الأحيان بلفظ(الاكتفاء) كقوله:" وإنما قالت العرب : قال قومك ، وقال أبواك ، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا : قالا أبواك ، وقالوا قومك ، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا". [69]

2 - **علّة إعلام أو تبين :** وهي علّة توضح أو تبين لحاق بعض المفردات أو الحروف في الكلام وما لحاق هذه الأشياء إلاّ إعلام وإيضاح لأمر من الأمور، فمن ذلك أن ضمائر الرفع المنفصلة قد يقعن فصلا وعلة وقوعهن فصلا عند الخليل وسيبويه هي إعلاما للمخاطب المحدث بأن الاسم قد تم ولم يبق منه نعت ولا بدل ولا شيء من تمامه وأن الذي بقى من الكلام هو الخبر إذ قال سيبويه :" اعلم إنهن لا يكنّ فصلا إلاّ في الفعل ، ولا يكنّ كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء ، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء ، إعلاما بأنه قد فصل الاسم ، وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه ، مما لابد له أن يذكره للمحدث".[70]

3 - **علّة الالتباس:** وهي علة كثيرا ما تأتي عند سيبويه تفسيرا لالتزام العرب استعمالا ما من استعمالات اللغة مختلفا عمّا ينبغي أن يكون عليه هذا الاستعمال تجنبا للالتباس الذي قد يحصل بين الاستعمالين، فالتزام العرب هذا الاستعمال المختلف هو لإزالة ذلك اللبس قال السيوطي : " اللبس محذور ، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف واستغني عنه لحاق نحوه إذ امن "[71] ، وقد استعمل سيبويه مصطلح اللّبس للدلالة على الغموض الناشئ عن وجود لفظ يحتمل أكثر من معنى أو تركيب يؤدي إلى تعدد المعنى وغموضه وبهذه الدلالة شاع هذا المصطلح عند باقي النحاة[72] .ومن أمثلتها قول سيبويه :" وسألته لم لم يجز والله تفعل يريدون بها معنى ستفعل ؟ فقال من قبل إنهم وضعوا تفعل هاهنا محذوفة منها لا، وإنما تجئ في معنى لا أفعل ، فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى . قلت فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله :

أنه ليفعل ، لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل ، كما ألزموا اللام: إن كان ليقول ، مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك، لأن (أن) تكون بمنزلة (ما)"[73]، فنجد في هذا النص تتابع التعليل بعلة الالتباس، فالعرب تجتنب استعمال (والله تفعل) للمستقبل مخافة أن تلتبس باستعمالهم هذا التركيب للنفي لأنه قد يأتي محذوفا منه (لا) مقصودا به النفي ، وكذلك ألزموا فعل القسم النون مخافة أن يلتبس هذا الفعل بالفعل الواقع في أسلوب الخبر نحو : إنه ليفعل ، وهذه العلة تشبه علة دخول الكلام الفارقة على خبر إن المخففة من الثقيلة المكسورة كي لا تلتبس (إن) المؤكدة بـ(إن) النافية التي بمعنى (ما) إذ قال سيبويه : " واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذاهب، وإن عمرو لخير منك ، لما خففتها جعلتها بمنزلة لكن حين خففتها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إن) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها" [74].

4 - علّة التخفيف : وهي علة تتصل بطبائع العرب في القول إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخلا بكلامهم [75] .فهم يفضلون ما خفّ من الكلام ويستحبونه ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه اقتصاداً بالجهد المبذول فلذلك" من الممكن أن نربط بين هذه العلة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي ويعني به أن المتكلم يحاول أن يوصل ما في ذهنه من أفكار ، أو ما في نفسه من إحساسات مع أقل جهد عضلي مبذول وقد عبّر عنه القدماء بالاستخفاف، لأن المصطلحات العلمية تختلف باختلاف الأزمنة" [76]، وعلة التخفيف من العلل التي كان يعلل بها سيبويه ، فهو يعلل بعض ظواهر اللغة فيصف تصرف العرب حيالها بالخفة أو طلب الخفة [77].

وقد وردت هذه العلة عند سيبويه في مواضع كثيرة وأكثر ما تكون للحذف كما في قوله :" وسألته عن قوله : على كم جذع بيتك مبني ؟ فقال : القياس النصب وهو قول عامّة الناس . فأمّا الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها هاهنا تخفيفا على اللسان وصارت على عوضا منها ".[78]

وقال أيضاً :" وزعم الخليل أن قولهم : لاه أبوك ولقيته أمس ؛ إنما هو على : لله أبوك ، ولقيته بالأمس ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفا على اللسان . وليس كل جار يضمر ، لأن المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرفاً واحد فمن ثم قبح ، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج " [79].

5 - **علّة التمكّن أو التصرّف :** وهي علة لغوية لأنها تتم من داخل اللغة وفق نظامها ولا تخرج عن ذلك، ومفادها عند سيبويه هو أن هناك بعض الأشياء تفوق غيرها في التصرف أو تمتاز عليها بميزة والسبب هو تمكنها أو تصرفها ، وهي علة من أوائل العلل التي تلقانا في كتاب سيبويه، إذ يقول في " باب مجاري أواخر الكلم من العربية" : " وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة " [80]. وقوله أيضاً : " واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى ، وهي أشد تمكنا فمن ثم لم يلحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء. ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا".[81]

ويقابل هذه العلّة علة لغوية أخرى كثيراً ما يعلل بها سيبويه وهي: عدم التمكن أو عدم التصرف. وتقوم عنده على اعتباريين أحدهما العمل والآخر: الأصل والفرع، فما كان غير متصرف أو غير متمكن ما هو إلاّ فرع انحط عن درجة الأصل في قوة العمل.

ومن أمثلتها قول سيبويه : " إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد الله، تريد : كأن عبد الله ، لأنها لا تصّرف تصرف الأفعال ، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال " .[82]، وقد نراه لا يشير إلى عدم التمكن صراحة وإنما يذكره ضمنا كقوله : " وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليست الأسماء جزم؛ لان المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال[83].

6 - **علّة التوكيد:** وهي من العلل التي يعتمد التعليل بها على ملاحظة المعنى في إطار السياقات المختلفة عند تقعيد القاعدة [84]، و تأتي عند سيبويه تفسيراً لزيادة بعض الألفاظ أو الحروف في الكلام ، فمن ذلك أن (كأين) تجري مجرى(كم) في الاستفهام " إلاّ أنّ أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من) قال عز وجل : ﴿وَكَأَيِّنْ مَنْ قَرْيَة﴾ [85] .وإنما ألزمت (من) توكيداً قال سيبويه: " فإنما ألزموها (من) لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام، وصار كالمثل، ومثل ذلك : ولاسيما زيد ، فرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة ". [86]

7 - **علّة الثقل :** وهي من العلل الكثيرة في كتاب سيبويه ومؤداها أن العرب يستثقلون عبارة، أو حرفاً ،أو حركة وأكثر ما يكون ذلك فيما كثر

دورانه في كلامهم فيفرون منه إلى ما هو أخف عليهم، فالقصد من هذه العلة كالقصد من علة التخفيف لأن مؤداهما واحد وهو طلب الخفة في الكلام إذ ترى الدكتورة خديجة الحديثي أن "هذه العلة هي من حيث النتيجة عين علة التخفيف أو الاستخفاف"[87]، فالعرب يجعلون الممنوع من الصّرف في موضع الجر مفتوحاً لأنهم يستثقلون الكسرة فيه لأنه ضارع الفعل بثقله ، إذ قال سيبويه :" واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك قولك : أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء اذهب وأعلم ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء"[88].

8 - علّة الحمل على المعنى : ويعتمد التعليل بها على المفهوم العام للكلام أي على معناه الذي يفهم منه فلذلك توجب هذه العلة التزام ترتيب ما في تراكيب الكلام كالتقديم أو التأخير حفاظاً على صحة المعنى واستقامته، ومن أمثلتها عند سيبويه قوله: " وكأنهم إنما منعهم أن يستعملوا في كدت و عسيت الأسماء لأن معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله (أن) نحو قولهم : خليق أن يقول ذاك ، وقارب أن لا يفعل ، ألا ترى أنهم يقولون : عسى أن يفعل ، ويضطر الشاعر فيقول : كدت أن ، فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره،وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت ، لأنه فعل مثله".[89] ومن أمثلتها أيضا تعليل سيبويه لعدم جواز الاقتصار على أحد مفعولي ظن وأخواتها، إذ يقول : ((وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هاهنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً، و ذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك، من هو ،فإنما

ذكرت ظننت و نحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً و لم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين ".[90] .

9 -علّة طول الكلام : وهي علة تؤدي إلى اختيار العرب ما هو أخف في الكلام ليتناسب مع ذلك الطول قال أحد الباحثين [91] : "والتعليل بطول الكلام يعني ان الناطق يخفف الجهد فيستخدم أسلوباً ما من الأساليب أو يفضل حركة تكون أخف من سائر حركات الإعراب كحركة النّصب"، فالمنادي المضاف طال بالمضاف إليه ، والشبيه بالمضاف طال بما بعده، والنكرة غير المقصودة طالت بالتنوين فاختارت العرب لهذه الأقسام من المنادى أخف الحركات وهي الفتحة تناسباً مع طول الكلام . إذ قال سيبويه :" وزعم الخليل – رحمه الله – أنهم نصبوا المضاف نحو :يا عبدا لله ، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك " [92]وقال أيضاً:" وقال الخليل – رحمه الله- : إذا أردت النكرة فوصفت أولم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد إلى الأصل ، كما فعل ذلك بقبل وبعد" [93].

10 - علّة علم المخاطب: وتأتي عند سيبويه لتفسر لنا الاستغناء عن بعض الأشياء في الكلام لأنها معلومة لدى المخاطب فهي إذن " تعتمد على السياق العام في الاستعمال اللغوي وعلى التواصل بين المتكلم والمخاطب" .[94] ، ومن أمثلتها :" واعلم أن (أن) لا تظهر بعد (حتى وكي) كما لا يظهر بعد أمّا الفعل في قولك : أمّا أنت منطلقاً انطلقت ... واكتفوا عن إظهار (أن) بعدهما بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل ، وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على (أن) فإن هاهنا بمنزلة الفعل في أما وما كان بمنزلة أما لا يظهر

بعده الفعل ، فصار عندهم بدلاً من اللفظ بـ (أن)". [95] ،وقد يضيف إليها علة أخرى كالتخفيف مثلا في نحو قوله :" هذا باب يحذف فيه المستثنى تخفيفاً ، وذلك في قولك : (ليس غير) و(ليس إلاً) كأنه قال: ليس إلاّ ذاك وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوه تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب".[96]

11 - علّة العوض: وهي علة من العلل التي ذكرها "الدينوري الجليس" والتي تطرد على كلام العرب وشرحها التاج بن مكتوم بقوله:" وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء" [97]، وتأتي عند سيبويه لتفسير لحاق بعض الحروف أو الكلمات للتراكيب أو العبارات التي يفترض أنها قد حذف منها بعض أجزائها فعوض عنها فهذه العلة " تقوم على افتراض أصل مقدر حذف وعوض عنه" [98].ومن أمثلتها عند سيبويه تعليله للحاق النون بالاسم المثنى نحو : رجلان، ورجلين ، إذ يقول : "وتكون الزيادة الثانية نوناً ، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر وذلك في قولك : هما الرجلان، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين " [99]، ومن أمثلتها تعليله للحاق (ما) بعد (أن) المصدرية عند حذف (كان) وبقاء اسمها وخبرها في نحو: أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك والأصل : إن كنت منطلقا انطلقت معك ، إذ قال سيبويه:" فإنما هي (أن) ضمت إليها (ما) وهي(ما) للتوكيد ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف عوضاً في الزنادقة واليماني من الياء ". [100]

12 - علّة الفرق : وردت في مواضع عديدة في كتاب سيبويه ، والتعليل بها ينسب إلى العرب اللجوء إلى استعمال ما بغية التفرقة بين أمرين لو لم يفرقوا بينهما لأدى ذلك إلى التباس ، "وهي علة تتصل بقصد الإبانة إذ يعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخياً لدقة الدلالة ". [101]

ومثال ذلك ما علله سيبويه في فتح نون جمع المذكر السالم وكسر نون المثنى في نحو : مسلمون ومسلمان ، إذ فتحوا نون جمع المذكر السالم ليفرقوا بينه وبين المثنى قال سيبويه :" وإذا جمعت على حد التثنية ، لحقتها زائدتان قال : الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون ، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع ، وفي الجر .والنّصب ياء مكسور ماقبلها ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما". [102] وقد ترد عند سيبويه في بعض الأحيان بمصطلح (الفصل) كقوله: " واعلم انك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها ، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع على حد التثنية". [103]، فالمثنى لا يرفع بالواو، ولا يكسر ما قبل يائه في النّصب والجر فصلاً بينه وبين جمع المذكر السالم .

13 - علّة القبح: وردت في مواضع كثيرة في كتاب سيبويه وتقوم على قبح أمر من الأمور في العبارة أو الكلمة فيفرون منها إلى ما يحسن ويستحب [104]، وهي علة تأتي عند صاحب الكتاب لتفسر التزام العرب استعمالاً ما وتركهم الاستعمال الآخر الذي قد يجوز ولكنه قبيح لأنه قد يكون خلاف الأصل ، و مثال ذلك علة نصب تمييز (كم الخبرية) إذا فصل إذ يقول سيبويه : "وإذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكون أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما

كلمة واحدة "[105]، وقد تأتي عنده بلفظ (الكراهية) كقوله :"وسألته – رحمه الله – عن الضاربي فقال هذا اسم ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل : ضربني ، ويضربني ، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر". [106]

14 - علّة القرب أو المجاورة: القرب أو المجاورة عند سيبويه والبصريين علة تجعل الشيء يجري على شيء آخر لمجاورته إيّاه حتى وإن كان ذلك خارجاً على القياس " ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا : جحر ضب خرب ، وماء شن بارد فاتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وإنما هي من صفات الجحر والماء ". [107]، وقد ترجح هذه العلة عمل عامل دون غيره لقرب جواره للمعمول، مثال ذلك أن سيبويه والبصريين يعملون الفعل الثاني من الفعلين المتنازعين لقرب جواره للاسم يقول سيبويه :" هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك وهو قولك : ضربت وضربني زيد وضربني وضربت زيداً ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ... وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كان خشنت بصدره وصدر زيد ، وجه الكلام ، حيث كان الجر في الأول ، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ، ولا تنقص معنى ، سوّوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب ". [108]

15 - علّة كثرة الاستعمال: وهي علة لغوية تؤدي إلى التغيير ، قال ابن يعيش :" لكثرة الاستعمال أثر في التغيير ، إلا تراهم قالوا : إيش والمراد : أي شيء، وقالوا : لا أدري فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من

التخفيف عند كثرة الاستعمال ".[109] ، ويرى الأخفش (ت 215 هـ) أن ما غير لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت أنه لابد من استعماله ، فابتدءوا بتغييره ، علماً بأن لابد من كثرة استعماله الداعية إلى تغييره كما قالوا :

رأى الأمر يُفضي إلى آخرٍ فيُصيّرُ آخرهُ أولا[110]

فكثرة الاستعمال علة توجب في اللفظ ما لا توجب في غيره فاللفظ إذا كثر استعماله قد يحذف كله أو بعضه أو يلحق به أو تجوز فيه أشياء مالا تجوز في غيره، قال السخاوي :" هم يغيرون الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا في : لم ابل ، وربما الحقوا فيه كقولهم : أمهات وكقولهم : اللهم ، ويا أبت ويا أمت . "[111].

وعلة كثرة الاستعمال وردت في كتاب سيبويه في عدة مواضع : ولا تكاد تخلو منها مسألة جزئية من الجزيئات التي تتناول الواقع اللغوي[112] . وتأتي في كثير من الأحيان – لتفسر لنا حذف بعض الحروف من الكلمة أو حذف بعض الألفاظ من الكلام وقد أشار الأستاذ عبد السلام محمد هارون إلى كثير من المواضع التي حذف فيها لكثرة الاستعمال[113].

ومن أمثلتها عند سيبويه تعليله لحذف الخبر بعد (لولا) إذ قال :" هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء . وذلك في قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ... وكان المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا ، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذف لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام كما حذف الكلام من (أما لا) و زعم الخليل – رحمه الله – أنهم أرادوا أن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا أما لا ، ولكنهم حذفوه لكثرته

في الكلام..."[114]، وقد تأتي كثرة الاستعمال عند سيبويه علة لحذف بعض العوامل كحذف الفعل في التحذير يقول سيبويه :" وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلاً من الفعل ..."[115]، وحذف العامل في المفعول به وجوبا ، وحذف العامل في الحال وجوباً ، وحذف العامل في المنادى[116]، وأكثر علل النداء في الكتاب ترجع إلى كثرة الاستعمال كقول سيبويه :" واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا إن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء ". [117]

16 - علّة المشابهة : التعليل بالمشابهة تزخر به كتب النّحاة ، متقدمين ومتأخرين ، فهي ملجأ النّحاة حين يجدون ما يخرق أصولهم في كثير من الأحيان ، إذ أنهم قسموا الكلام إلى ثلاثة أقسام وأعطوا كل قسم حده وأصوله ، وحين يخرج الاستعمال اللغوي إلى غير ما بنوا تكون المشابهة هي المتكأ للخروج من هذه الأشكال اللغوية[118] .وهي علة لغوية كثيرة الورود ، فسيبويه وهو يعالج مختلف موضوعات اللغة يسعى إلى أن يجمع شتات هذه الموضوعات لينظمها في خيط واحد حتى تكون بمثابة القانون العام الذي ينظم تعليم اللغة إذ أن اللغة ليست نظاماً محكماً مطرداً ولذلك وضع سيبويه العلل اللغوية ليقرب بين هذه الأشياء المتباعدة حتى تبدو اللغة أقرب ما تكون إلى التجانس والاطراد ، ومن هذه العلل التي تحقق لسيبويه ما أراده وابتغاه علة الشبه ، فقد علل بها لكل ظاهرة لغوية خالفت ما قرره وأصله فشبهها بما ثبت واستقر من القواعد المقررة[119].

والمشابهة علة عند سيبويه تلحق الشيء بشبيهه في الحكم وتخرجه عن أصله وليس شرطاً أن يكون الشبه في كل شيء فيكفي أدنى وجه

للمشابهة ليجعل منه سيبويه علة مشابهة ينسبها إلى العرب وهذه حقيقة أكدها سيبويه قائلا :" ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء ".[120]

ومن أمثلتها عند سيبويه قوله :" ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن ، لأن إذن اشبهت أرى ، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء وهي تلغى وتقدم وتؤخر فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينهما وبين الفعل باليمين" .[121]، وقد يسميها في بعض المواضع (المضارعة)[122] ، كعلة إعراب المضارع لمضارعته الاسم، وعلة بناء الفعل الماضي على الفتح لا السكون لمضارعته المضارع[123] .

17 - علّة المشاكلة أو المناسبة : وهي علة قد تعتمد في أكثر الأحيان على اللفظ إذ تؤدي إلى اختيار أمر من الأمور دون غيره لأنه يؤدي إلى المشاكلة أو المطابقة في الكلام وتطابق الألفاظ و تشاكلها أفضل من تخالفها . فمن ذلك أن الاسم المشغول عنه إذا عطف على جملة فعلية نحو : رأيت زيداً وعمراً كلمته ، فالمرجح نصب هذا الاسم طلباً للمناسبة بين الجملتين لأن من نصب فقد عطف جملة فعلية على فعلية ، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية . وتناسب المتعاطفين أفضل من تخالفهما ،إذ قال سيبويه :" وإنما اختير النصب هاهنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ... ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله . إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل ... فكان أن يكون الكلام على وجه واحد – إذا كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيا على ما بني عليه الأول – أقرب في المأخذ ".[124]

18 - علّة النظير: وهي علة تجعل الشيء يجري على شيء آخر في الإعراب لمناظرته له في أمر من الأمور وقد ذكرها الجليس النحوي[125] ، ضمن ما صنفه من علل تطرد على كلام العرب وشرحها التاج بن مكتوم قائلا :" وعلة نظير مثل كسرهم احد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره ".[126]

وقد علل بها سيبويه ووردت مرات عديدة في كتابه فتاء جمع المؤنث السالم تكسر في النصب وعلة ذلك لأن هذه التاء في التأنيث نظيرة واو وياء جمع المذكر السالم في التذكير فأجروها مجراهما في النصب ، إذ قال سيبويه : "ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها "[127].

فهذه أشهر العلل في كتاب سيبويه لمسائل النحو لأنها الأكثر شيوعاً واطراداً في الكلام ، على أن هناك عللا أخرى غير ما ذكرنا قد علل بها سيبويه ولكنها لم يكثر ورودها في الكتاب ككثرة هذه العلل وقد أشارت إليها الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها : دراسات في كتاب سيبويه [128]، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه.

ولذلك فإن هذه العلل التي ذكرناها ليست كل العلل في الكتاب وإنما المشهور منها وهي كافية لإعطاء صورة واضحة عن أنواع العلل في الكتاب ، وكلها تدلنا على اهتمام سيبويه وشيخه الخليل بالعلة النحوية واستفادتهما منها في تثبيت الأحكام أو شرحها وتفسيرها لتثبت في ذهن الدّارس والمتعلم ، ويستطيع بها مقارنة حكم بآخر ، والتفريق بينها ، والموازنة بين الأحكام المختلفة على اختلاف المواضع التي يحتاجون فيها إلى التعليل.

الهوامش :

1 - ينظر :لسان العرب: 11 / 6 ، مادة (علل).

2 - المصدر السابق :11 /471 ،مادة(علل).

3 - ينظر :القاموس المحيط:4 /21.

4 - الحدود في النحو للرماني ص:38.

5 - النحو العربي ،العلة النحوية ص:90.

6 -أصول النحو العربي ص: 108.

7 - لمع الأدلة ص:93.

8 - المصدر السابق ص: 93.

9 - المصدر نفسه ص : 93.

10 - ينظر : مدرسة البصرة ص: 248.

11 - ينظر :لمع الأدلة ص: 93.

12 - أصول التفكير النحوي ص: 166.

13 - ينظر : دراسات في كتاب سيبويه ص: 155.

14 - ينظر : مكانة الخليل بن أحمد في النحو الغربي ص:85.

15 - ينظر : إحياء النحو ص:10 - 11.

16 - أُصول التفكير النحوي ص: 62، و ينظر :العلّة النحوية بين النظرية والتطبيق ص: 167.

17 - من أعلام البصرة ، سيبويه ص :100.

18 - ينظر : مدرسة البصرة ص:263.

19 - ينظر :طبقات فحول الشعراء ص:6.

20 - ينظر : طبقات النحويين و اللغويين ص: 25.

21 - ينظر : إنباه الرواة : 2/ص105.

22 - ينظر : طبقات النحويين و اللغويين ص: 36.

23 - ينظر : أصول التفكير النحوي ص: 167.

24 - ينظر : مكانة الخليل بن أحمد ص: 87.

25 - أصول التفكير النحوي ص:168.

26 - المرجع السابق ص: 168.

27 - مدرسة البصرة ص: 269.

28 - الكتاب : 1/ص32.

29 - المدارس النحوية ،د. شوقي ضيف ص :82.

30 - ينظر : مكانة الخليل ص: 103.

31 - ينظر : أصول التفكير النّحوي :173، مكانة الخليل ص: 103.

32 - ينظر : مكانة الخليل ص: 103.

33 - ينظر : الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه ص:319.

34 - دراسات في كتاب سيبويه ص:158،وينظر : الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه ص:319.

35 - ينظر :النحو العربي،العلة النحوية ص:68-67، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص:319.

36 - ينظر : الفهرست ص:84.

37 - ينظر : معجم الأدباء :7 /218 - 222.

38 - ينظر : الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه ص :322 .

39 - ينظر : الأصول في النحو ص: 1 /38.

40 - ينظر : الإيضاح في علل النحو ص: 64.

41 - ينظر : الرد على النحاة ص: 151 - 152.

42 - ينظر : الاقتراح ص: 82-75.

43 - ينظر : المصدر السابق ص: 82 - 88.

44 - ينظر : المصدر نفسه ص: 88 - 97.

45 - ينظر : الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه ص: 347.

46 - ينظر : الرد على النحاة ص: 151 - 152.

47 - ينظر : منهج السالك لأبي حيان ص:229 - 230.

48 - ينظر :الخصائص : 1 /184 - 186.

49 - ينظر : منهج السالك لأبي حيان ص: 231 .

50 - الاقتراح ص: 70 .

51 - ينظر : الإيضاح في علل النحو : المقدمة : د-هـ .

52 - ينظر : سر الفصاحة ص: 33 ، و رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية ص:60 .

53 - ينظر : النحو العربي ، العلة النحوية ص: 163 - 164.

54 - مدرسة البصرة ص: 276 .

55 - ينظر : نحو التيسير ص: 45 .

56 - ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي ص: 29 - 30 .

57 - ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 323 - 324 ، أبو عثمان المازني : 145 -.158.

58 - ينظر : أصول النحو العربي : 113 - 114.

59 - ينظر: الكتاب:5 /330 - 333 .

60 - ينظر: دراسات في كتاب سيبويه :197 - 212 .

61 - الدكتور شعبان العبيدي ينظر كتابه:التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: 91 ، 246 - 311.

62 - الأشباه والنظائر: 1 /61.

63 - ينظر : الخصائص : 1 /271، الأشباه والنظائر :1 /61، أبو عثمان المازني : 155.

64 - الأشباه والنظائر : 1 /61.

65 - ينظر : الشاهد وأصول النحو في الكتاب : 378 - 379،علل النحو لابن الوراق : 68.

66 - الكتاب : 1 /25، وينظر : 3 /121.

67 - المصدر السابق : 2/351 –352 .

68 - المصدر نفسه : 3 /158 ،وينظر : 2/ 347 ، 366 - 367 ، 383 - 384

69 - المصدر نفسه : 2 /36 –37.

70 - المصدر نفسه : 2 /389 ، وينظر : 1/244 .

71 - الأشباه والنظائر : 1 /309.

72 - ينظر: العربية والغموض : 116 نقلا عن التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 297 .

73 - الكتاب : 3 /106 - 107 .

74 - المصدر نفسه: 2/139.

75 - ينظر : علل النحو لابن الوراق :66.

76 - أصول النحو العربي : 114.

77 - ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 250.

78 - الكتاب : 2 /160.

79 - المصدر نفسه :2 /162 ، و ينظر للتعليل بها :1 /165 –166 ، 203، 2 /161 ، 172 ، 208 ، 210.

80 - المصدر نفسه : 1 /14.

81 - المصدر نفسه: 1 /20 - 21.

82 - المصدر نفسه : 2/ 131، وينظر: 1 /46 ، 57 ، 59 ، 252-253 ، 3 /286.

83 - المصدر نفسه : 1 /14.

84 - ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 308.

85 - الحج : من الآية48 ، و الطلاق : من الآية8 ، الكتاب:2 /170.

86 - الكتاب : 2 /171 وينظر: 1 /44.

87 - دراسات في كتاب سيبويه : 202 .

88 - الكتاب: 1 /21.

89 - المصدر السابق: 3 /12.

90 - المصدر نفسه: 1 /40 وينظر: 1 /45، 47 - 48 ، 54 - 55 ، 120، 142.

91 - الدكتور شعبان عوض العبيدي في كتابه التعليل اللغوي في كتابه سيبويه :277.

92 - الكتاب : 1 /182 - 183.

93 - المصدر نفسه: 2 /199 وينظر :2 /378.

94 - التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 306.

95 - الكتاب : 3 /7 وينظر :2 /297،6.

96 - المصدر نفسه : 345-2/344 .

97 - الاقتراح : 71 - 72.

98 - التعليل اللغوي في الكتاب : 270 وينظر : الكتاب : 1 /25.

99 - الكتاب : 1 /17 - 18.

100 - المصدر نفسه : 1/ 293 –294 ، وينظر : 2 /196، 211، 3 /167.

101 - علل النحو لابن الوراق : 67.

102 - الكتاب : 1/18 وينظر : 1/13، 2 /376 - 377 .

103 - المصدر نفسه: 1/17 ، وينظر : 2/ 37 - 38.

104 - ينظر : دراسات في كتاب سيبويه :203، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه :375 - 377.

105 - الكتاب : 2/164، وينظر : 2/ 378 ،396 .

106 - المصدر نفسه: 2/369 وينظر: 2 /251، 364، 371، 381، 3 /113 ،287 - 288 .

107 - شرح المفصل : 1 /79 وينظر : الكتاب : 1 /436 .

108 - الكتاب : 1 /73 - 74 ، وينظر للتعليل بها : 1 /88 - 89.

109 - شرح المفصل : 4 /102 .

110 - ينظر : الأشباه والنظائر : 1 /308 .

111 - المصدر السابق : 1 /308 .

112 - ينظر : الشاهد وأصول النحو : 368، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 256 .

113 - ينظر : الكتاب(الفهارس التحليلية) : 5 /300 - 303.

114 - الكتاب :2 /129.

115 - المصدر السابق :1 /274 .

116 - ينظر : المصدر نفسه:1 /280 - 283.

117 - ينظر : المصدر نفسه: 1 /290.

118 - ينظر : المصدر نفسه :1 /291.

119 - المصدر نفسه : 2 /239 وينظر :2/ 195، 214، 256.

120 - ينظر : المشابهة في النحو العربي : التمهيد : هـ .

121 - ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : 279.

122 - الكتاب : 3 /278.

123 - المصدر نفسه: 3 /12 - 13.

124 - ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 380، دراسات في كتاب سيبويه :206.

125 - ينظر : الكتاب : 1 /13 - 14 .

126 - ينظر : المصدر السابق: 1 /16.

127 - المصدر نفسه: 1 /88 .

128 - المصدر نفسه: 1 /18 .

المصادروالمراجع :

*القرآن الكريم.

1 - أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، 1969م.

2 - إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، 1937م .

3 - الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) تحقيق : محمد عبد القادر الفاضلي ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ،1990م.

4 -أصول التفكير النحوي: د.علي أبو المكارم ، مطابع دار القلم ، بيروت،1973م .

5 -الأصول في النحو : أبو بكر بن السراج البغدادي (ت316هـ) ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، الجزء الأول : مطبعة النعمان ،النجف الأشرف،1973 م،الجزء الثاني: مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد،1973م.

6 -أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني ، حلب ، 1979م .

7 -الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين السيوطي،تحقيق : محمد حسن إسماعيل الشافعي الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998م.

8 -أنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646 هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار الكتب المصرية ، القاهرة 1952م .

9 -الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 ه) تحقيق:د.مازن المبارك الطبعة الثالثة ، دار النفائس، بيروت 1979م .

10 - التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : د. شعبان عوض محمد العبيدي ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ليبيا 1999م .

11 -الحدود في النحو : علي بن عيسى الرماني (ت 384 ه) ، تحقيق : د.مصطفى جواد ، ويوسف مسكوني بغداد ، 1969م.

12 -الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 ه) ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الرابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1990م.

13 -دراسات في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، دار غريب للطباعة القاهرة 1980م.

14 - دراسات نقدية في النحو العربي : د. عبد الرحمن أيوب ، مكتبة الأنجلو- المصرية القاهرة ، 1960م.

15 -رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية : عباس حسن ، مطبعة العالم العربي ، القاهرة ، 1951م.

16 - الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي (ت 592ه)،تحقيق : د. شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، 1947م.

17 -سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجي (ت466ه) ، تحقيق : عبد المتعال الصعيدي ، القاهرة ، 1953م.

18 - الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، مطبعة مقهوري الكويت،1974م.

19 - شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش النحوي (ت 643 ه) ، عالم الكتب بيروت (د.ت).

20 - طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجمحي (ت 231ه) ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، بيروت (د.ت).

21 - طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي (ت 379ه) ،تحقيق: محمد ابر الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر 1984م.

22 - العربية والغموض دراسة لغوية في دلالة المبني على المعنى : د.حلمي خليل الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1988م.

23 - العلة النحوية بين النظرية والتطبيق : نهاد فليح حسن ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد الرابع عشر ،1986م.

24 - علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق: د.محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، بغداد ،2002م.

25 - الفهرست: محمد بن إسحاق النديم (ت 380ه) ، دار المعرفة ، بيروت (د.ت).

26 - في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي ، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت 1964م.

-القاموس المحيط: الفيروزآبادي ، مطبعة السعادة بمصر (د.ت) .

27 - كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق :عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977 .

28 - لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ) دار إحياء التراث العربي 1985م.

28 - لمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ، دار الفكر بيروت 1971م

29 - المدارس النحوية : د. شوقي ضيف، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر 1979م.

30 - مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى ، مطابع سجل العرب ، 1968م.

31 - معجم الأدباء : أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي(ت 626هـ) الطبعة الثانية ، طبعة مرج ليوث مصر 1973م.

32 - مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي : د. جعفر نايف عبابنة، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان 1984م.

33 - المشابهة في النحو العربي : نعمان عنبر الإبراهيمي : رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة البصرة 2002م.

34 - من أعلام البصرة ، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه: د. صاحب أبو جناح ، دار الحرية للطباعة بغداد 1974م.

35 - منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك : أبو حيان النحوي الأندلسي ،تحقيق: سدني جليزر ، المطبعة الأمريكية ، نيوهافن 1974م.

36 - نحو التيسير : د. احمد عبد الستار الجواري ، جمعية نشر العلوم والثقافة 1962م.

36 - النحو العربي ، العلة النحوية ، نشأتها وتطورها : د. مازن المبارك، الطبعة الثالثة ، دار الفكر بيروت 1974م.